



Ref.:

Date:

الرقم: ٩٤١٨ / ٣/١١/٢٣/٢
التاريخ: ٢٠١٣/٩/١١

للمصالح
- البورصة
- الزكاة

٩٤١٨

① السيد محمد المجالي
٩٦٦٠
١/٢
١/٩
١/٩

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

الموضوع: رفع رأس مال الشركة

تحية طيبة وبعد ،،،

لاحقا لكتابنا رقم ٩١١٧/١١/٢٥/٢ تاريخ ٢٠١٣/٩/٥ وعطفاً على المكالمات الهاتفية التي اجراها السيد محمد المجالي مع المدير التنفيذي /مالية في الشركة صباح هذا اليوم الموافق ٢٠١٣/٩/١١ نرفق طيه ما يلي:

١. صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ .
٢. صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ .
٣. نسخة عن البيانات المالية للشركة كما هي في ٢٠١٣/٣/٣١ .

علماً ان رفع رأس مال الشركة من (٤٠) مليون دينار الى (٥٠) مليون دينار سوف يتم تمويله من الارباح المدورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المهندس عبدالكريم علاوين

الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع الهيئة العامة غير العادي
لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق الأردن انتركونتيننتال قاعة الحفلات

الوقت : الساعة (١٣:٣٠) من ظهر يوم الاثنين

التاريخ : ٢٠١٣/٧/١٥

عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي بحضور السادة:-

رئيس مجلس إدارة الشركة	: وليد عصفور/ رئيس الاجتماع
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة	: عمر الكردي
عضو مجلس الإدارة	: عبد الرحيم البقاعي
عضو مجلس الإدارة	: د. جمال محمد صلاح (ممثل البنك الاسلامي للتنمية - جدة)
عضو مجلس الإدارة	: وائل السقا - ممثل صندوق التقاعد لاجضاء نقابة المهندسين
عضو مجلس الإدارة	: محمد علان - ممثل شركة السماح العقارية .
عضو مجلس الإدارة	: محمد عيد بنديجي
عضو مجلس الإدارة	: د. نبيه سلامة
عضو مجلس الإدارة	: م. سليمان عبد الرزاق الداود
عضو مجلس الإدارة	: د. محمد ننيبات
عضو مجلس الإدارة	: محمد الماضي - ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
عضو مجلس الإدارة	: بسام سنقرط.
الغياب	: د. هشام غرايبة - لارتباطه بموعد مسبق

كما حضر الجلسة:

الرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبد الكريم علاوين وممثل مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة السيد نضال الصدر والسيد عاصم حداد ممثل مدققي حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش.

وقد بدأ الاجتماع في تمام الساعة (١٣:٣٠) الواحدة والنصف ظهرا" وسارت وقائعه على النحو التالي:

5

ط

وقائع الاجتماع

أولاً: كلمة ممثل مراقب الشركات:

١. ابتدأ ممثل مراقب الشركات السيد نضال الصدر الجلسة في تمام الساعة (١٣:٣٠) ظهراً بقوله:

[أشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادي لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية وأعلن النصاب القانوني للاجتماع حيث حضر (٨٠) مساهماً بالأصالة يمثلون أسهماً عددها (١٤١٩٤٦٥٥) سهماً و(٢١٤) بالوكالة يمثلون أسهماً عددها (٢١٠٧٤٠٨) سهماً وبما مجموعه (١٦٣٠٢٠٦٣) سهماً من أصل أسهم الشركة البالغة (٤٠٠٠٠٠٠٠) سهماً أي ما نسبته (٤٠,٧٥٥%) من أسهم الشركة، وعليه وكون أن هذه الاجتماع هو الاجتماع المؤجل، فإن نصاب الاجتماع للهيئة العامة غير العادي، يكون مكتملاً. كما حضر (١٢) من أعضاء مجلس إدارة الشركة البالغ عددهم (١٣) عضواً كما حضر مدقق حسابات الشركة.

واستناداً الى المادتين (١٧٣/أ) و(١٨٣) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمادة (٢٩) من النظام الأساسي للشركة فإني أعلن قانونية الجلسة وما يصدر عنها من قرارات وأن أي قرارات تتخذ بهذه الجلسة تعتبر ملزمة لأعضاء الهيئة العامة الحاضرين منهم وغير الحاضرين بعد التأكد من أن كافة الدعوات قد أرسلت لجميع المساهمين، وأن الاعلان عن موعد الجلسة قد تم نشره في الصحف المحلية ضمن المدة المحددة في قانون الشركات].

٢. طلب ممثل مراقب الشركات من السيد وليد عصفور رئيس الجلسة افتتاح الاجتماع والبدء في طرح البنود الواردة في جدول الأعمال وتعيين كاتباً ومراقبين لفرز الأصوات.

ثانياً: كلمة رئيس الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة /رئيس الاجتماع الجلسة وبارك بشهر رمضان المبارك ورحب بالحضور:

ممثل مراقب الشركات في وزارة الصناعة ومراقبيه ومندوبي المؤسسات والشركات التالية :-

- ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي السيد محمد الماضي

- ممثل وزارة المالية

- ممثل هيئة الأوراق المالية

- ممثل البنك الاسلامي للتنمية/ جدة- الدكتور جمال محمد صلاح

- ممثل مدققي حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش - السيد عاصم حداد

- كما رحب بالسادة مندوبي الأمن العام والصحافة وبجميع الحضور .



ثالثاً: تعيين كاتب الجلسة والمراقبين:

وعملاً بأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة:

- تعيين المهندس فؤاد بطارسة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.

- تعيين السيد خالدون أبو حسان والسيد ابراهيم ابو جبل مراقبين للجلسة.

رابعاً: جدول الأعمال:

انتقل رئيس الجلسة الى جدول الأعمال المرسل الى كل مساهم بالبريد العادي، ويشمل البنود التالية:

البند الاول: الموافقة على توصية مجلس ادارة شركة مصفاة البترول الاردنية برفع رأس مال الشركة ليصبح (٥٠) خمسين مليون دينار بدلاً من (٤٠) اربعين مليون دينار من خلال رسملة (١٠) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة (٢٥%) من رأس المال المدفوع والمسدد كاملاً والبالغ (٤٠) مليون دينار مقسم الى (٤٠) مليون سهم أي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة في اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوماً من تاريخ موافقة هيئة الاوراق المالية على ذلك.

قررت الهيئة العامة الموافقة بالاجماع على التوصية المقدمة من قبل مجلس

الادارة وفقاً للمحدد في هذا البند من جدول الاعمال

البند الثاني: وعطفاً على البند (١) اعلاه تعديل المادة (٦) في النظام الداخلي للشركة والتي كان نصها:-

" يتألف رأس مال الشركة من اربعين مليون دينار مقسمة الى اربعين مليون سهم بقيمة دينار اردني للسهم"

لتصبح كما يلي :

" يتألف رأس مال الشركة من خمسين مليون دينار مقسمة الى خمسين مليون سهم بقيمة دينار اردني للسهم" وذلك بعد موافقة هيئة الاوراق المالية ابتداءً من اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوماً من تاريخ الموافقة.

قررت الهيئة العامة الموافقة بالاجماع على تعديل نص المادة (٦) في النظام الداخلي للشركة لتصبح كما هي في التوصية المقدمة من مجلس الادارة وفقاً للمحدد في هذا البند من جدول الاعمال.

البند الثالث: تفويض الادارة العامة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة مع الجهات المختصة بما يكفل تنفيذ البنود اعلاه.

قررت الهيئة العامة الموافقة بالاجماع على تفويض الادارة العامة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة مع الجهات المختصة بما يكفل تنفيذ البنود الاول والثاني اعلاه.

خامساً: القرارات

قررت الهيئة العامة باجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥

الموافقة بالاجماع على ما يلي:-

١. اقرار توصية مجلس ادارة شركة مصفاة البترول الاردنية برفع رأس مال الشركة ليصبح (٥٠) خمسين مليون دينار بدلاً من (٤٠) اربعين مليون دينار من خلال رسملة (١٠) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة (٢٥%) من رأس المال المدفوع والمسدد كاملاً والبالغ (٤٠) مليون دينار مقسم الى (٤٠) مليون سهم أي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة في اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوماً من تاريخ موافقة هيئة الاوراق المالية على ذلك.
٢. الموافقة على تعديل المادة (٦) في النظام الداخلي للشركة والتي كان نصها:-

" يتألف رأس مال الشركة من اربعين مليون دينار مقسمة الى اربعين مليون سهم بقيمة دينار اردني للسهم"

لتصبح كما يلي :

- " يتألف رأس مال الشركة من خمسين مليون دينار مقسمة الى خمسين مليون سهم بقيمة دينار اردني للسهم" وذلك بعد موافقة هيئة الاوراق المالية ابتداءً من اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوماً من تاريخ الموافقة.
٣. الموافقة على تفويض الإدارة العامة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة مع الجهات المختصة التي تكفل تنفيذ البنود اعلاه.

سادساً: اعلن الرئيس الجلسة انتهاء لاجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ في تمام الساعة (١٣,٥٠) الواحد وخمسون دقيقة ظهراً.

رئيس الجلسة


وليد عصفور

كاتب الجلسة


المهندس فؤاد بطرسه

مراقب الشركات


نضال الصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي

الثامن والخمسون

لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة

المكان : فندق الأردن انتركونتيننتال قاعة الحفلات

الوقت : الساعة (١١:٣٠) من صباح يوم الاثنين

التاريخ : ٢٠١٣/٧/١٥

عقد اجتماع الهيئة العامة العادي بحضور السادة:-

رئيس مجلس إدارة الشركة	: وليد عصفور/ رئيس الاجتماع
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة	: عمر الكردي
عضو مجلس الإدارة	: عبد الرحيم البقاعي
عضو مجلس الإدارة	: د. جمال محمد صلاح (ممثل البنك الاسلامي للتنمية - جدة)
عضو مجلس الإدارة	: وائل السقا - ممثل صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين
عضو مجلس الإدارة	: محمد علان - ممثل شركة السماح العقارية .
عضو مجلس الإدارة	: محمد عيد بنقجي
عضو مجلس الإدارة	: د. نبيه سلامة
عضو مجلس الإدارة	: م. سليمان عبد الرزاق الداود
عضو مجلس الإدارة	: د. محمد فنييات
عضو مجلس الإدارة	: محمد الماضي - ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
عضو مجلس الإدارة	: بسام سنقرط.
الغياب	: د. هشام غرايبة - لارتباطه بموعد مسبق

كما حضر الجلسة:

الرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبد الكريم علاوين وممثل مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والاسيد نضال الصدر والسيد عاصم حداد ممثل مدققي حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش.

وقد بدأ الاجتماع في تمام الساعة (١١:٣٠) الحادية عشرة والنصف ظهرا" وسارت وقائعه على النحو التالي

وقائع الاجتماع

أولاً: كلمة ممثل مراقب الشركات:

١. ابتدأ ممثل مراقب الشركات السيد نضال الصدر الجلسة في تمام الساعة (١١:٣٠) ظهراً بقوله:

[أتشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة لمساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية وأعلن النصاب القانوني للاجتماع حيث حضر (٨٠) مساهماً بالأصالة يمثلون أسهماً عددها (١٤١٩٤٦٥٥) سهماً و(٢١٤) بالوكالة يمثلون أسهماً عددها (٢١٠٧٤٠٨) سهماً وبما مجموعه (١٦٣٠٢٠٦٣) سهماً من أصل أسهم الشركة البالغة (٤٠٠٠٠٠٠٠) سهماً أي ما نسبته (٤٠,٧٥٥%) من أسهم الشركة، وعليه وكون أن هذه الاجتماع هو الاجتماع المؤجل، فإن نصاب الاجتماع للهيئة العامة العادي، يكون مكتملاً. كما حضر (١٢) عضواً من مجلس إدارة الشركة البالغ عددهم (١٣) عضواً كما حضر منقح حسابات الشركة.

واستناداً الى المادتين (١٧٠) و(١٨٣) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ والمادة (٢٥) من النظام الأساسي للشركة فإنني أعلن قانونية الجلسة وما يصدر عنها من قرارات وأن أي قرارات تتخذ بهذه الجلسة تعتبر ملزمة لأعضاء الهيئة العامة الحاضرين منهم وغير الحاضرين بعد التأكد من أن كافة الدعوات قد أرسلت لجميع المساهمين، وإن الاعلان عن موعد الجلسة قد تم نشره في الصحف المحلية ضمن المدة المحددة في قانون الشركات].

٢. طلب ممثل مراقب الشركات من السيد وليد عصفور رئيس الجلسة افتتاح الاجتماع والبدء في طرح البنود الواردة في جدول الأعمال وتعيين كاتباً ومراقبين لفرز الأصوات.

ثانياً: كلمة رئيس الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الادارة /رئيس الاجتماع الجلسة ورحب وبارك بشهر رمضان المبارك ورحب بالحضور:

ممثل مراقب الشركات في وزارة الصناعة ومراقبيه ومندوبي المؤسسات والشركات التالية :-

- ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي السيد محمد الماضي

- ممثل وزارة المالية

- ممثل هيئة الأوراق المالية

- ممثل البنك الاسلامي للتنمية/ جدة- الدكتور جمال محمد صلاح

- ممثل مدققي حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش - السيد عاصم حداد

- كما رحب بالسادة مندوبي الأمن العام والصحافة وبجميع الحضور .

ثالثاً: تعيين كاتب الجلسة والمراقبين:

وعملاً بأحكام المادة (١٨١) من قانون الشركات قرر رئيس الجلسة:

- تعيين المهندس فؤاد بطارسة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة.
- تعيين السيد خلدون أبو حسان والسيد ابراهيم ابو جبل مراقبين للجلسة .

رابعاً: جدول الأعمال:

انتقل رئيس الجلسة الى جدول الأعمال المرسل الى كل مساهم بالبريد العادي، ويشمل البنود التالية:

البند الأول: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/١١/٨:

- طلب رئيس الجلسة من كاتب الجلسة تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/١١/٨.

- أبدى بعض المساهمين أن يتم تلاوة القرارات فقط دون الحاجة الى تلاوة كافة وقائع الاجتماع السابق

- أبدى المساهم السيد/إبراهيم أبو جبل ضرورة تلاوة كافة وقائع الاجتماع السابق وعدم الاختصار على تلاوة القرارات حتى يتسنى معرفة ما تم إيدأوه وما تمت الاستجابة له.

- أبدى ممثل مراقب الشركات السيد نضال الصدر أن ما طلبه المساهم هو حق له بموجب قانون الشركات.

- وافق الحضور على أن يتم تلاوة كافة وقائع الاجتماع السابق عدا تقرير مدقي حسابات الشركة.

- طلب رئيس الجلسة من كاتب الجلسة تلاوة كافة وقائع وقرارات الاجتماع السابق.

- تلى كاتب الجلسة كافة وقائع وقرارات الاجتماع السابق كاملةً عدا تقرير مدقي حسابات

الشركة، والشامل للقرارات الصادرة عن الهيئة العامة وهي التالية:

١. اقرار الميزانية العامة والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١.

٢. توزيع الأرباح على المساهمين وكما يلي:-

أ- نسبة (١٥%) من رأس المال المدفوع أي مبلغ (١٥٠) فلس للمساهم الواحد خالص الضريبة لمالك السهم المسجل أصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة الذي توافق فيه على توزيع الأرباح.

ب- رسملة (٨) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة (٢٥%) ، من رأس المال المدفوع والمسدد كاملاً والبالغ (٣٢) مليون دينار مقسم إلى (٣٢) مليون سهم، أي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة في اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوماً من تاريخ موافقة

هيئة الأوراق المالية على ذلك

٣. الموافقة على تخصيص مبلغ (٢٥٥٥٩٥٧) ديناراً لحساب الاحتياطي الإجمالي.
٤. اقرار توصيات مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون.
٥. انتخاب السادة ديلويت اند توش كمحقق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٢ حيث لم يتقدم غيرهم، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
٦. الموافقة على مبادلة أراضي الشركة بالعقبة والموافقة لمجلس الإدارة لاستكمال الاجراءات المتعلقة بهذا الخصوص وتوقيع أي اتفاق يتم التوصل إليه بهذا الخصوص من قبل المفوضين بالتوقيع عن الشركة شريطة مراعاة التقييم العادل.
- البند الثاني: تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في البند الثاني: ٢٠١٢/١٢/٣١

بناءً على اقتراح من مجموعة من المساهمين وموافقة الهيئة العامة، تقرر دمج هذا البند مع البند الثالث من جدول الأعمال المتعلق بـ (سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٢) والبند الرابع المتعلق بمناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطي والمخصصات التي نص القانون ونظام الشركة على اقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

البند الثالث: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٢ مدمجاً مع البند الثاني المتعلق بـ (تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١):

وافق المساهمون على إعفاء رئيس الجلسة من تلاوة كلمة رئيس مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وأن تكون المناقشة بخصوص ذلك بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٢.

- طلب الرئيس من مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت اند توش تلاوة تقريرهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.
- تلى السيد عاصم حداد تقرير السادة ديلويت اند توش وقال:

السادة مساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية:
شركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن
تقرير حول القوائم المالية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، ومعلومات إيضاحية أخرى . وكنا قد دققنا سابقا القوائم المالية الموحدة للشركة للعام ٢٠١١ وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ١٢ ايلول ٢٠١٢ .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية الموحدة

ان الادارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء ناشئة عن احتيال أو خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه القوائم المالية استنادا الى تدقيقنا باستثناء ما يرد في الفقرتين (١) و (٢) أدناه ، قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات بالقوائم المالية الموحدة، تستند الاجراءات المخثارة الى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقديم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى الشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ حول التدقيق.

اساس الرأي المتحفظ

١- كما يرد في الإيضاحين (٢) و (٣٠) حول القوائم المالية الموحدة، انتهت

فترة امتياز الشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه أبرمت الشركة اتفاقية

تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الامتياز والتي أقرتها الهيئة العامة للشركة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ , إلا أنه ولتاريخه لم يتم التوصل لتسوية نهائية حول أرصدة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المواد التالفة وبطيئة الحركة بحيث يرد للحكومة ما تحصله الشركة من أرصدة هذين المخصصين القائمة بتاريخ انتهاء الامتياز , بالإضافة لاشتراط الحكومة بوجود الاتفاق معها على أية مخصصات جديدة أو إضافية وذلك بموجب كتاب وزارة المالية تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩ الخاص بإنهاء الأمور المالية العالقة بين الحكومة والشركة على أن يتم مراجعة هذه المخصصات بشكل ربع سنوي , وبموجب كتاب رئاسة الوزراء رقم 31/17/5/24694 تاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٢ , قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ الموافقة على محضر اجتماع مستقبل عمل شركة مصفاة البترول الأردنية والوارد في الإيضاح رقم (ب٢١) الذي ينص على تحقيق الشركة لربح سنوي صافي بقيمة خمسة عشر مليون دينار بعد الضريبة لنشاط التكرير والتوزيع , علما بأنه لم تقم الحكومة بتدقيق وإقرار مبالغ المخصصات المرصودة من قبل الشركة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١١ بعد , حيث تم اعلام وزارة المالية بمبالغ المخصصات المرصودة للعامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ بموجب كتاب الشركة رقم ٤٩٢٥/١/١/٥١/٢٥ تاريخ ٩ أيار ٢٠١٣ للعام ٢٠١٢ وكتاب الشركة رقم ٥٦٩٦/٧/٢٥/٢ تاريخ ٢٧ أيار ٢٠١٢ للعام ٢٠١١ , وعليه لم نتمكن من التحقق من موافقة الحكومة على المخصصات المرصودة للعامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ وأثر عدم التوصل لتسوية نهائية لأرصدة المخصصات بتاريخ انتهاء الامتياز بإتباع إجراءات تدقيق بديلة.

٢- استلمت الشركة كتاب من وزارة المالية رقم ١٠٢٥٠/٤/١٨ بتاريخ ١٤ أيار ٢٠١٣ يفيد بعدم الموافقة على اعتماد الأرصدة المتعلقة بحسابات وزارة المالية الواردة في القوائم المالية الموحدة للشركة للعام ٢٠١٢, كما لم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة والحسابات بإتباع إجراءات تدقيق بديلة:

٢٠١١	٢٠١٢	
دينار	دينار	
١٠٢,٩٧٤,٨٣٤	١٦٩,١٩١,٤٠٢	- نمة وزارة المالية المدينة (إيضاح ٦)
(٦٢,٣١٣,٩٦٣)	(٩٥,٨٤٣,٦٤١)	- وزارة الطاقة والثروة المعدنية - أماتات إنشاء خزانات بديلة (إيضاح ١٢)
(٣١٤,١٢٤)	(٣٣,٩٦٧,٤٦١)	- وزارة المالية - أماتات فروقات تسعير المشتقات والفوائض (إيضاح ١٢)
٨,٧٩٠,٦٧٥	(٨,١٨٥,٦٢١)	- وزارة المالية - أماتات الوفر المالي المتحقق من استيراد النفط الخام والزيوت الوقود العراقي دائن / مدين (إيضاح ١٢ و ٦)
٥٧١,٤٥٦,٨٤٢	٦٨٩,٨٩٤,٣٢٠	- دعم المشتقات النفطية المقيّد على حساب وزارة المالية - مدين (إيضاح ٢٠)
(٦,٩٦١,٩٦٨)	(١٤,٧٣٨,٦٧٦)	- وزارة المالية - فائض تكرير النفط العراقي - دائن (إيضاح ٢٠)
(٣,١١٤,١٢٤)	(٣٣,٦٥٣,٣٣٧)	- وزارة المالية - فائض فرق تسعير المشتقات النفطية - دائن (إيضاح ٢٠)
(٤١,٧٢٩)	(٢,٤١٢,٦٥٧)	- وزارة المالية - فائض استيراد زيت الوقود العراقي - دائن (إيضاح ٢٠)
(٤١,٠٨٧,٦٢٥)	٩٩,٢٩٠,٢٩٦	- تسوية الأرباح مع الحكومة - دعم (فائض) (إيضاح ٢٢)

٣- كما يرد في الإيضاح وقم (٢٨) حول القوائم المالية , لم يتم قيد مخصص لكامل التزامات الشركة لقاء صندوق الوفاة والتعويض ومكافأة نهاية الخدمة وعليه يقل رصيد المخصص بحوالي ١٦ مليون دينار عن المخصص الواجب اخذه كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ , وفيما لو تم قيد قيمة النقص في هذا المخصص لنتج عنه زيادة مبلغ المطلوب من الحكومة لتسوية الأرباح وزيادة وصيد المخصص لقاء نظام الوفاة والتعويض ومكافأة نهاية الخدمة بنفس المبلغ

الرأي المتحفظ

في رأينا , وباستثناء اثر أي تعديلات كان من الممكن أن تطرأ فيها لو تمكنا من التحقق من الأثر المالي لعدم التوصل لتسوية نهائية مع الحكومة حول أرصدة المخصصات المرصودة الواردة في الفقرة (١) اعلاه ومن أثر عدم التحقق من أرصدة حسابات وزارة المالية وموافقتها عليها والواردة في الفقرة (٢) اعلاه وأثر ما يرد في الفقرة (٣) اعلاه حول عدم أخذ مخصص لكامل التزام الشركة لقاء نظام الوفاة والتعويض ومكافأة نهاية الخدمة , إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي الموحد لشركة مصفاة البترول الارمنية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ وإدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة اصولية, وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة ,

ونوصي الهيئة العامة للمساهمين أخذ أثر ما يرد في الفقرات (١-٣) أعلاه

بالاعتبار عند المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة

وبعد تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٢، فتح رئيس الجلسة باب النقاش حول هذا البند وكذلك حول البندين الثاني والرابع الذين تم دمجهما معا ، وتمت المناقشة بالشكل التالي:

■ أبدى المساهم المهندس/عزمي زوريا تساؤلات حول:

- يقلقنا كثيراً ما ورد من ملاحظات مدقق الحسابات بعدم وضوح الرؤيا في الأرقام بالبنود (١، ٢، ٣) وضرورة كشف هذه الضبابية لما لها من أثر على الميزانية.
- الديون المشكوك فيها زادت من (١٣) مليون دينار لتصبح (١٥) مليون دينار . لماذا زادت هذه الديون ولمن تعطى ولماذا لم تؤخذ ضمانات لتسديدها .
- الغرامات : كرم زائد من الشركة في دفع غرامات ضريبة المبيعات حيث زادت حتى وصلت (٨) مليون دينار.

■ أبدى المساهم السيد/احمد حماد الملاحظات والتساؤلات التالية:

- مشروع التوسعة : مرت ثلاث سنوات ونحن نسمع به ولا يوجد قرار متخذ بهذا الخصوص وقد ورد في التقرير أن التوسعة ستكلف (٩٤٠) مليون دولار وأن العائد على الاستثمار (٢٢%) ولكن هذه الدراسة انتهت بشهر ٢ ولغاية الآن لا يوجد مؤسسات مالية ترغب في المشاركة بهذه التوسعة على الرغم من أنه جاء في تقرير مجلس الإدارة أن الموضوع أصبح مغري بعد قرار الحكومة العراقية بمد خط النفط. ما هي أسباب عدم رغبة المؤسسات المالية بالمشاركة والى متى سيبقى هذا الموضوع بلا قرار؟. وطلب بضرورة البت به هذا العام حيث أن كلفة دراسة هذا المشروع مرتفعة وتحملها المصفاة.
- موضوع زيادة رأس المال لا تغطي (٩٤٠) مليون دولار قيمة الاستثمار في التوسعة ومطلوب شريك استراتيجي حتى يقوم التوسعة.
- لا بد من وجود شريك استراتيجي للتوسعة بعد ثبات جدواها الاقتصادية .
- موضوع الدين العام على الحكومة : الحكومة ترفضها صراحة من خلال الكتب الموجهة الى الشركة . والديون (١) مليار دينار لم تستجب الحكومة لها وترفضها وهذا موضوع خطير ولا بد من تشكيل لجنة دائمة تبقى على اتصال بين الشركة والحكومة ليتم البت بها هذا العام.
- حسب الصحف فإن الحكومة ستحصل على قرض (٣٥٨) مليون دولار لتمويل شراء مشتقات نفطية وستقوم الحكومة بإقراض هذه المبلغ الى شركة

الكهرباء الوطنية ليسدد للمصفاة. هل هذا صحيح وماذا تم عليه ؟ وهذا شيء جيد اذا ما تم تسديد هذا المبلغ للمصفاة؟

- نحن حملنا الحكومة مبلغ (٩٩) مليون دينار لكي نأخذ أرباح صافية (١٥) مليون دينار وأن الحكومة ترفض تحملها هذا المبلغ وهذا يعني أن الأرباح غير حقيقية. نريد أن نعرف هل الأرباح حقيقية أم لا.

- ان خدمة الدين تصبح نهم متراكمة على الحكومة.

أطلب توضيحات على جميع هذه التساؤلات.

■ أبدى المساهم السيد / ابراهيم ابو جبل الملاحظات والتساؤلات التالية:

- اكرر ما قاله الأخوة بان الشركة تعيش مأساة مع الحكومة وكل سنة تتكرر نفس الملاحظات ونفس الموضوع .

- أمل التقيد بتوزيع أرباح الأسهم بعد ستين يوماً اما هذه السنة انتظرنا أرباح الأسهم المجانية (٨) شهور واطلب أن تلتزم الشركة بالمدة المحددة لتوزيع أرباح الأسهم والأرباح النقدية وأن يكون توزيع الأرباح قبل العيد.

- أطلب ان تقدم وجبة إفطار لمن يداوم في وقت الإفطار في الشركة خلال شهر رمضان المبارك.

- استفسر عن عدم حل مشاكل الحكومة وديونها مع المصفاة ولا نتباهى باننا أخذنا (١٥) مليون دينار لتوزيعها كأرباح حيث أن مبيعات الشركة (٤) مليارات دينار ولو أعطتنا الحكومة نسبة (٢%) على هذه المبلغ لكنا حقنا أرباح (٨٠) مليون دينار وهذا أفضل من (١٥) مليون دينار.

- أكرر ارتفاع المديونية وانخفاض في ناتج الأرباح! الى متى سيبقى عدم محافظة الشركة على ديونها، ما هو سبب زيادة المديونية ولماذا لا تتابع الشركة المحافظة على حقوقها.

- ما هو سبب زيادة كلف المبيعات في الشركة وضرورة اعادة الدراسة لكلفة المبيعات.

- الأرباح : تستطيع الشركة توزيع أرباح تصل الى (٧٥%) من الاحتياطات المدورة وبالتالي تكون الأرباح (٢٥%) نقداً وعلى الأقل (٤٠%) أسهم مجانية بدلاً من (١٥) % نقداً.

- أمل ان يتم حل لهذه التساؤلات بحيث تنعكس ايجاباً على المساهمين.

■ ابدى المساهم السيد / عادل العبدلات الملاحظات والتساؤلات التالية:

- التأمين الصحي للمتقاعدين : طلب شمول أبناء المتقاعدين بالتأمين الصحي.

- الأرباح : طلب تعديل النسبة لتصبح (٢٠%) نقداً و (٣٠%) أسهم مجانية

- الشريك الاستراتيجي : أن يتم اختيار شريك من دول الخليج ومن دول أجنبية.

- مديونية الشركة: مرتفعة جداً وهي تقلق المساهمين، أما الفوائد البنكية يجب أن تتحملها الحكومة.

■ أبدى المساهم السيد/ ياسل خولي الملاحظات والتساؤلات التالية :

- لماذا حققت الشركة خسارة مقدارها ٧٣,٥ مليون مقابل ارباح ٦٧ مليون العام الماضي ولولا مبلغ الـ ٩٩ مليون المقيد على الحكومة لكانت النتيجة قاسية جداً على المساهمين وورد في التقرير صفحة ٩٢ انه لم يتم التوصل الى تفاهم نهائي مع الحكومة حول احتساب ارباح الشركة وورد ايضاً في تقرير المدقق الخارجي ان الشركة استلمت كتاب وزارة المالية قبل شهرين يفيد بعدم الموافقة على اعتماد الارصدة المتعلقة بحسابات وزارة المالية هل معنى ذلك أن مبلغ الـ ٩٩ مليون دينار غير موافق عليه وبالتالي البيانات المالية التي بين ايدينا تصبح في مهب الريح ام ان هناك ضمانات للأرباح.
- ذكر التقرير في ايضاح صفحة (٢٢) ان ارباح مصنع الزيوت بعد الضريبة بلغت ٦,٤ مليون دينار ولكن لم يفرد جدولاً للمقارنة مع عام ٢٠١١ فكم كانت ارباح مصنع الزيوت لعام ٢٠١١.
- لماذا سجل جهاز النقل خسارة بقيمة ٤ مليون صفحة ١٠٣ ما سبب تسجل هذه الخسارة.
- لماذا لم يتم قيد مخصص لكامل التزامات الشركة لقاء صندوق الوفاء والتعويض ونهاية الخدمة والبالغ ١٦ مليون دينار ما دام انه سيضاف الى مبلغ الـ ٩٩ مليون دينار المسجل على الحكومة.
- ما اسباب ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها الى ١٢ مليون دينار بزيادة ٥ مليون دينار عن العام الماضي مع العلم ان رصيد هذا المخصص بلغ ٢٥ مليون دينار.
- كم تبلغ ارباح او خسائر الشركة من نشاط الغاز ولماذا للان لا يوجد سجلات محاسبية منفصلة لهذا النشاط حتى يتم استثناء نتائج اعماله من صافي الربح المستهدف حسب اتفاقية التسوية مع الحكومة.
- لماذا انخفضت مبيعات الغاز بمقدار ٥٣ مليون دينار صفحة ٨٩ هل سبب رفع الحكومة لأسعار الغاز علماً بأنه تم خلال اخر شهرين من العام الماضي.
- هناك غرامات ضريبة المبيعات بقيمة ٨ مليون دينار وغرامات تأخير على المستوردات بقيمة ٥ مليون دينار ما سبب هذه الغرامات وهل كان بالإمكان تلافيها.
- الفوائد البنكية حوالي ٥٧ مليون دينار مبلغ كبير جداً بزيادة ١٢ مليون دينار عن العام الماضي.

- هناك رسوم طوابع وارادات بقيمة ٤٥ مليون دينار ما هي ؟ صفحة ٨٥
- ارجو توضيح هذا المبلغ الكبير.
- هناك وديعة بحوالي ٤ مليون دينار مربوطة بفائدة ٣,٥% صفحة ٨٠
- اسعار الفائدة في السوق اعلى من هذه النسبة + الفوائد الدائنة لم تظهر في بيان الدخل.
- تم شراء اراضي بقيمة ٨,٤ مليون دينار لم يرد اي ايضاح بخصوصها ، اين هي وما مساحتها وما الغرض من شرائها.
- ايضاً تم دفع ٥ مليون دينار لقاء مشاريع قيد الانجاز ، لم يرد ايضاح حولها ، يرجى توضيح هذه المشاريع.
- تضمنت اتفاقية التسوية مع الحكومة قبل كثر من ٥ سنوات انشاء شركة لوجستية هل تم انشاؤها واين وصلت؟
- هل تم تسجيل شركة التوزيع التابعة للمصفاة وهل تم دفع الدفعة الاولى من رخصة التوزيع البالغة ٨,٦ مليون دينار وهل باشرت عملها.
- في نهاية العام الماضي تم رفع دعوى قضائية ضد الشركة من ائتلاف مقاولين للمطالبة بـ ٧ مليون دولار ما تفاصيل وخلفيات هذه القضية وما فرص كسبها او خسارتها وهل تم اخذ اي مخصص تجاهها.
- فيما يخص مشروع التوسعة: وفق اخر دراسة للشركة قبل حوالي ٥ اشهر تبين ان حجم الاستثمار حوالي ٩٤٠ مليون دولار صفحة ١٨ كيف سيمول هذا المشروع ولماذا لم يتقدم اي مستشار مالي بعرض بهذا الخصوص وما خططكم المستقبلية بشأنه ومتى تتوقع البدء به والانتهاؤه منه.
- أبدى المساهم السيد/ محمد أسعد الملاحظات والتساؤلات التالية:
- الادارة المالية في الشركة مستهلكة ولا يوجد لديها جهود اضافية لتحسين الوضع المالي في الشركة ويجب تغييرها كل (٥) سنوات.
- تصنيع الكربون: يجب بحث تصنيع مادة الكربون وبيعها عالمياً.
- غرامات التأخير على ضريبة المبيعات. أين المستشار الضريبي عن ذلك حتى يعفي الشركة من هذه الغرامات.
- أبدى المساهم السيد/ خلدون أبو حسان الملاحظات والتساؤلات التالية:
- نتقدم بالشكر لرئيس وأعضاء مجلس الادارة وجهاز الشركة على الجهود المبذولة وبارك للجميع بالشهر الفضيل وأبدى الملاحظات التالية:
- امكانية زيادة الأسهم المجانية من خلال استخدام الاحتياطيّات المدورة من (٢٥ - ٥٠%) على ان لا تتأثر نسبة التوزيع على المساهمين.
- لا بد من النظر بإعادة التقييم على الرغم من أن القانون والأصول المرعية لا تسمح بذلك الا انه يمكن ان يكون ذلك من خلال تقسيم نشاطات الشركة ودمجها حتى يكون ذلك منخلاً لإعادة التقييم.

- اثبتى على زيادة الاسهم المجانية بنسبة ٢٥% على أن لا تتأثر نسبة التوزيع على المساهمين.

- إن آخر توسعة للمصفاة كانت عام (١٩٨٠) وإن هنالك استحقاقات وعلى الكل ان يتحمل نتائجها.

■ أبدى المساهم المهندس/ احمد أبو عاطف الملاحظة التالية:

- الخسائر المترتبة على اسطول النقل في الشركة وعلى اسطوانات الغاز من أين أتت؟ أصلاً ان اسطوانة الغاز تشكل أرباح وليس خسارة. يرجى التوضيح.

■ أبدى المساهم السيد/ احمد حماد تنويه أن الصفحة (٩٢) من تقرير مدقق الحسابات تحت اليند (٢٢) يوجد بها خطأ مطبعي يخص سنة (٢٠١٢) وليست سنة (٢٠١١)

■ أبدى رئيس الاجتماع في رده على ملاحظات وتساولات المساهمين حيث أفاد بأن معظم الأسئلة متشابهة وتصب في الأمور المالية وأترك الكلام للرد عليها الى مدقق الحسابات ليوضح بها الأمور المالية

■ بين السيد/ عاصم حداد ممثل مدقق حسابات الشركة ديلويت اند توش رده على الأسئلة وكانت على النحو التالي:

- ان وجود تحفظات لا يعني اننا لم نقم بتطبيق العمليات المالية والمحاسبية، فإننا قمنا بتطبيقها تماماً وانما عندما يأتي كتاب صريح من وزارة المالية بعدم الموافقة على هذه الارصدة فإنه لا يترك مجالاً للمدقق الا ان تذكر في التقرير وان التسوية مع الحكومة تشترط موافقتها المسبقة بشكل ربعي على المخصصات والأرصدة. والصعوبة في الموضوع ان الرفض لم يكن مسبباً ولا يوجد اعتراض على مبلغ معين لسبب معين وبالتالي وحسب المعايير الدولية ولا بد من التحفظ.

- ان مخصصات الديون المشكوك فيها وحسب المعايير الدولية يتم اجتماع ما لا يقل عن اربع مرات مع لجنة التدقيق ولكن اجتمعنا في السنة الماضية اكثر من عشر مرات تباحثنا في الاجراءات والسياسات المالية في بناء المخصصات وما يتعلق بتعمير النظم ووضع اسس ومعايير وافق عليها مجلس الادارة وفق الممارسات العالمية وتم استثناء النظم المضمونة من الحكومة من هذه المخصصات، لكن تم اخذ المخصصات بنسبة وتناسب حسب اعمار هذه النظم وتم الموافقة على الاسس من لجنة التدقيق والمجلس ويتم اعتماد منهجية ثابتة في احتساب المخصصات منذ عام ٢٠١١-٢٠١٢ وحسبت على اساسها.

- ان سبب تضاعف الديون المشكوك بها هو انها نتم قديمة بما ادى الى زيادة في مخصصاتها لزيادة اعمار هذه النظم وانه لم يتم شطب هذه الديون

وعلى ادارة الشركة تحصيل هذه النعم حيث ان النعم زادت ١٨٨ مليون عن
رصيد العام الماضي واغلب هذه النعم على شركة الكهرباء الوطنية.
- ديون الحكومة:- اغلبها على شركة الكهرباء وتم احتساب فوائد عليها حسب
المعايير الدولية مع تعليق هذه الفوائد علماً بأن كافة الفوائد تتحملها
الحكومة وتم تنزيلها كنفقة قبل الوصول الى الريج المستهدف وهو ١٥
مليون دينار علماً بأن مديونية الشركة مرتبطة بديونها على الآخرين وارتفاع
التسهيلات البنكية .

- الحكومة ليست هي التي توافق على البيانات المالية للشركة وانما الهيئة
العامة هي التي توافق على البيانات المالية وعلى توزيع ارباح أما
بخصوص عدم موافقة وزارة المالية فهي متعلقة بالمخصصات التي
يستوجب الأمر الاتفاق معها بشأنها.

■ افاد رئيس الجلسة ان دولة رئيس الوزراء اصدر كتاب الاسبوع الماضي
كتاباً بتشكيل لجنة من الوزارة المالية ووزارة الطاقة والمصفاة لوضع
المخصصات في وضعها النهائي واصدار قرار بذلك.

- بالنسبة لموضوع الغرامات بين السيد عاصم حداد بان الغرامات على
ضريبة المبيعات والطابع وتأخير استلام البواخر ناتجة عن عدم تسديد
المطالبات في حينه لعدم وجود سيولة نقدية وبالتالي فإن هذه الغرامات
تترتب على التأخير في الدفع وبالتالي فإن هذه الغرامات قيدت كمصروف
تتحمله الحكومة قبل الوصول الى الريج المستهدف وبالتالي هي نفس
معاملة الفوائد بالنسبة للغرامات.

- اما بالنسبة لموضوع المداول فإن هذا الموضوع تم دراسته بشكل مطول وتم
اخذ الراي القانوني بذلك. أولاً انه لا يؤثر على الريج والخسارة حيث انه اذا
كان هناك اختلاف مع المداول وكان له حق فإنه سيتم رسمة المبلغ كجزء
من كلفة المشروع ولا يكون له اثر على قائمة الدخل. علماً انه من المتوقع
ان تكون النتيجة القضائية هي لصالح الشركة.

- اما بالنسبة لأراضي العقبة فحسب علمي فإن ارتفاع المصاريف ليس له
علاقة بأرض العقبة وسيوضح ذلك الرئيس التنفيذي.

- اما بالنسبة لزيادة رأس المال : درسناها من ناحية مالية ومن ناحية قانونية
وحسبت نسبة التوزيع في ظل تعليمات هيئة الاوراق المالية هناك منافع
ضريبة مؤجلة بمبلغ (١٠٢٥٤٤٧١) دينار يجب ان تقيد وهذا جزء غير
قابل للتوزيع لحين تحققه وقد استثنى هذا المبلغ من التوزيع النقدي او
الرسمة لحين تحققه، العام الماضي كان هذا المبلغ ١٤٤٨٣٠٠ دينار
ونتيجة دفع مستحقات وزارة المالية تم تحرير جزء من هذا المبلغ وبالتالي

انخفض المبلغ الى ١٠٢٥٤٤٧١ دينار

أبدى السيد عاصم حداد ان كان يوجد استفسارات او تساؤلات مالية اخرى ليتم توضيحها.

افاد الحضور بأنه لا يوجد اسئلة.

استوضح السيد خلدون ابو حسان ما المانع القانوني من توصية لتوزيع اسهم مجانية الى ٥٠% بالقوائم المالية وما المانع القانوني بذلك.

افاد السيد عاصم حداد ممثل مدقق الحسابات انه بالنظر الى القوائم المالية يوجد ١٠ مليون دينار ضرائب مالية مؤجلة مقيدة حسب القانون لا يجوز استخدامها و ٨ مليون احتياطي تم رسملتها وبالتالي فإذا استثيت ١٠ مليون + ٨ مليون لا يبقى سوى مبلغ بسيط (٢ مليون) تقريباً لا يكفي لرفع نسبة الأسهم المجانية الى ٥٠% على النحو المقترح.

اوضح رئيس الجلسة ان تأخير توزيع الاسهم عن عام ٢٠١١ كان بسبب خلاف مع وزارة المالية وهيئة الاوراق المالية وتم طلب الموافقة عليها بعد اجتماع الهيئة العامة وعلقنا بين وزارة المالية وهيئة الاوراق المالية ووزارة الطاقة واخيراً تم حل الاشكال والحصول على الموافقة بزيادة رأس المال أما بخصوص الارباح النقدية لعام ٢٠١٢ فسيتم توزيعها قبل نهاية شهر رمضان الحالي.

أما بالنسبة لتقديم وجبات للعاملين أثناء شهر رمضان المبارك فقد أكد رئيس الجلسة بأن الشركة ستقدم وجبات إفطار مدعومة للموظفين الذين يتزامن دوامهم في منشآت الشركة المختلفة مع وقت الإفطار.

اوضح الرئيس التنفيذي اجابات على بعض الاستفسارات كالتالي:-
بخصوص عدم استقطاب جهة تشارك بالتمويل فإن المصفاة لم تطلب خلال الاعوام القليلة الماضية ولغاية الان جهة تشارك بالتمويل والذي كان مطلوب هو مستشار مالي حتى ينصح المصفاة بالطريقة الاسلم والاصح لموضوع تمويل هذه التوسعة هل هو عن طريق طرح اسهم جديدة او اكتتابات أو عن طريق شريك استراتيجي او عن طريق قروض هذه الامور تدرس من خلال مستشار مالي محترف وسابقاً كون العلاقة لم تكن واضحة مع الحكومة فإن الشركة لم تستطع تحديد المطلوب من المستشار المالي بشكل جازم.

بين السيد خلدون ابو حسان ان على مجلس الادارة وضع الهيئة العامة بصورة الوضع الحالي وبعد ان تبين ان من المتعذر استقدام شريك استراتيجي بقاعدة رأس المال الحالي الا اذا تم الاعداد لإعادة التقييم واصبح لدينا شيء اساسي عندها تستطيع الشركة رفع رأس المال الى ٢٥٠ - ٥٠٠ مليون بطريقة او بأخرى عند ان يكون موضوع الشريك

الاستراتيجي ممكن حيث ان كلفة المشروع كانت منذ ٢٠ سنة تكلمنا
عن ٧٠٠ مليون دولار والآن نتكلم عن ٢ مليار دولار.
بين الرئيس التنفيذي أن هناك اختلاف بالأسس وافاد السيد ابو حسان
ان نكون واقعيين بأنه لا يمكن أن يأتيك شريك استراتيجي يدفع ١-١,٥
مليار دولار بقاعدة رأس مال ٥٠ مليون دينار يجب ان نتكلم عن
قاعدة رأس مال لا تقل عن ٢٥٠ مليون دينار، ان مجلس الادارة في
الشركة يستطيع الخروج من هذا الوضع، اما حكاية ان يتم زيادة رأس
مال الشركة كل سنة ١٠-١٥ مليون فهذا غير مقنع وكلفة المشروع
تزداد.

■ افاد الرئيس التنفيذي ان هذا هو ما نتحدث به ما هي البدائل لرفع رأس
مال الشركة.

- موضوع ما ورد في الصحف قبل اسبوع عن مبلغ الـ ٣٥٨ مليون دولار
تمويل من مؤسسة التمويل الاسلامية الدولية للحكومة هو خبر صحيح على
اساس ان تكون الحكومة هي المقترض من المؤسسة الاسلامية الدولية
التابعة للبنك الاسلامي / جدة لتحويل المبلغ الى شركة الكهرباء الوطنية
التي بدورها تعطيها للمصفاة كجزء من سداد ديون الشركة. الكهرباء الوطنية
وان تقوم المصفاة باستخدام هذا المبلغ لاستيراد النفط الخام ومشتقاته.
- ديون البنوك وفوائدها / تم اجابتها من خلال مدقق الحسابات.

- موضوع الاراضي هنالك دعوى من الشركة برد مطالبة بلدية الهاشمية بدفع
مبلغ حوالي (٦) مليون دينار كموائد تنظيم بعد ان تم ادخال ارض من
المصفاة ضمن حدود تنظيم بلدية الهاشمية ، هذا الموضوع كان في
المحكمة عند اعداد البيانات المالية ومن باب الاحتياط والتحفظ اضيفت
مطالبة عوائد التنظيم على مخصصات الاراضي واخيراً وقبل شهر ونصف
صدر قرار المحكمة برد طلب بلدية الهاشمية والموضوع الان قيد الاستئناف
وقد تم قيد المبلغ ضمن الموجودات الثابتة من باب الاحتياط في حال
خسرت الشركة الدعوى.

- اما بخصوص اراضي العقبة فقد تم تقييم الارض المملوكة للشركة
والاراضي البديلة وان الحكومة عينت ثلاثة مقيمين لأراضي العقبة
والموضوع بصدد اعداد التقرير النهائي.

- كما اضاف الرئيس التنفيذي ان الشركة قامت بشراء اراضي جديدة لبناء
محطات محروقات عليها في ثلاثة أو اربع مواقع مختلفة وقد تم قيد قيمة
هذه الاراضي ضمن الموجودات الثابتة.

- اما بخصوص موضوع الكربون : فقد افاد الرئيس التنفيذي ان هناك عدة
مشاريع لحفظ الطاقة وهذا الامر مرتبط بتوسعة المصفاة وكونه لا يمكن

توقيف وحدات المصفاة الانتاجية لفترات طويلة (٣-٤ اشهر) حتى تحقق مثل هذه المشاريع علماً بأنها ضمن خطط المصفاة المستقبلية ولكن يصعب تحديد فترة زمنية لإنجاز هذه المشاريع.

- اما بخصوص لماذا ترتب على هذه العنة خساره انتم تعرفون اننا مرتبطون باتفاقية مع الحكومة وبعد انتهاء الامتياز بستتين او ثلاث كان الريح محدد بـ (٧,٥) مليون دينار بغض النظر عن اداء الشركة. الان اعتباراً من شهر ٢٠١٢/١١ تم الاتفاق على رفع الريح الى (١٥) مليون دينار بالإضافة الى الارباح المتحققة من مصنع الزيوت المعدنية ونشاطات اخرى والان بغض النظر ما هي الحصيلة فإن ربح الشركة هو (١٥) مليون دينار. الحكومة غيرت معادلات التسعير في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وايضاً غيرت معادلات تسعير لاعتبارات خاصة بها مما ادى الى انخفاض الايرادات وبالتالي تحقق ما نسميه بالخسارة، هذا من جانب ومن جانب اخر مهم جداً عند خصم (٥٦) مليون دينار فوائد بنكية من إيرادات الشركة فإن هذا ايضاً يقلص الارباح وايضاً عندما تتأخر الحكومة بتسديد ديونها يترتب على ذلك عدم توفر سيولة لدفع الضرائب الحكومية مما يترتب غرامات على الشركة وهذا يؤدي لنقص بالإيرادات وايضاً الباخرة جرش كلفت ملايين هذا يفترض ان تكون مضافة على التسعير ولكن لم تضاف على التسعير مما أدى الى مزيد من الانخفاض في الإيرادات كل هذا الكلام والكلف انعكست على الارقام وعند مقارنة هذه الإيرادات والكلف مع ٢٠١١ كما هو بالتقرير السنوي فقد كان مخزون اول المدة في عام ٢٠١١ مرتفع وبأسعار متكنية وكانت الاسعار في نهاية العام مرتفعة هذا ادى الى تحقق ارباح بالإضافة الى أن ما تم ذكره بخصوص انخفاض إيرادات عام ٢٠١٢ لم يكن موجوداً في عام ٢٠١١.

- اما بخصوص نشاط الغاز فإنكم تعلمون ان عملية فصل النشاطات والحسابات يأخذ وقتاً طويلاً وان شاء الله اننا قد باشرنا بعملية فصل النشاطات والحسابات فإن الزيوت المعدنية تم فصل ارقامها منذ فترة ولا يوجد اشكاليه ونشاط التوزيع اصبح من ٢٠١٢/٥/١ شركة تسويق تابعة للمصفاة مشابه للشركات المنافسة توتال والمناصير. الغاز ايضاً سيكون له حسابات منفصلة وان شاء الله في عام ٢٠١٣ سترون ارقاماً وميزانيات منفصلة لكل نشاط على حده.

- اما بخصوص خسائر جهاز النقل فإن الإيرادات من عملية النقل وما يترتب عليها لا تغطي الكلف الفعلية وان نشاط النقل لعام ٢٠١٢ هو مشمول من ضمن نشاطات الشركة وان هذا النشاط مغطى من قيمة الارباح المحددة (١٥) مليون دينار .

عرض احد المساهمين موضوع بدل تنقلات اعضاء مجلس الإدارة بأنها مرتفعة وان مكافآت اعضاء مجلس ادارة البنك العربي اقل مما يصرف لأعضاء مجلس ادارة المصفاة حيث بين رئيس الاجتماع ان اعضاء مجلس ادارة المصفاة تجتمع حوالي ٢٥ مرة في السنة اضافة الى اجتماعات اللجان مما يرفع عدد الاجتماعات لبعض الاعضاء الى ٥٠-٦٠ مرة في السنة وان البدلات التي تصرف للعضو هي اقل من الجهد الذي يبذله بينما اعضاء شركات اخرى يجتمعون ٦ مرات في السنة.

اقترح السيد خلدون ابو خسان اغلاق باب النقاش وايدت الهيئة العامة الاقتراح.

■ البنود الثاني والثالث والرابع والخامس :-

■ **البند الثاني :-** تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

■ **البند الثالث :-** تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية واوضاعها المالية لعام ٢٠١٢.

■ **البند الرابع :-** الميزانية السنوية وحساب الارباح والخسائر وتحديد الارباح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطي والمخصصات التي نص قانون نظام الشركة على اقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

■ **البند الخامس :-** توصية مجلس الادارة بتوزيع الارباح على المساهمين كما يلي :-

أ- نسبة ١٥% من رأس المال المدفوع اي مبلغ (١٥٠) فلس للمساهم الواحد خالص الضريبة لمالك السهم المسجل اصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة الذي يوافق فيه على توزيع الارباح.

ب- رسملة (١٠) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة ٢٥% من رأس المال المدفوع والمسدد كاملاً والبالغ (٤٠) مليون دينار مقسم الى (٤٠) مليون سهم اي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة في اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوم من تاريخ موافقة هيئة الاوراق المالية على ذلك.

حيث بين رئيس الجلسة انه تم مناقشة البنود (الثاني والثالث والرابع والخامس) كما وردت بالتقرير السنوي وجدول الاعمال وقد طلب من الهيئة العامة الموافقة عليها كما وردت بجدول الاعمال اذا رأت ذلك مناسباً.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على التوصيات المقدمة من مجلس الادارة على هذه البنود وفقاً للمحدد بكل بند من جدول الاعمال.

البند السادس :- ابراء نمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وفق احكام القانون.

وافقت الهيئة العامة على ابراء نمة الرئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١.

البند السابع :- الموافقة على تخصيص مبلغ (٢٥٧٥٢٨١) دينار لحساب الاحتياطي الاجباري.

وافقت الهيئة العامة على تخصيص المبلغ المذكور لحساب الاحتياطي الاجباري.

البند الثامن :- الموافقة على تخصيص مبلغ (٥١٦.٥٦٨) دينار لحساب الاحتياطي الاختياري.

وافقت الهيئة العامة على تخصيص المبلغ المذكور لحساب الاحتياطي الاختياري.

البند التاسع :- الموافقة على تدوير رصيد الاريح (٢٨٥٩٧٨٨) دينار

وافقت الهيئة العامة على تدوير رصيد الاريح المذكور أعلاه.

البند العاشر :- انتخاب منقحي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ حسب المادة (٦٧) من النظام الداخلي للشركة وتحديد اتعابهم وتفويض مجلس الادارة بتحديداتها.

ابدى رئيس الاجتماع بأن الشركة عملت لفترات طويلة مع السادة ديلويت اند توش ولم يكن لدينا اي ملاحظات عليهم ويوجد شركات تدقيق اخرى في المملكة جيدة ولكم خيار ترشيح اية شركة تدقيق ترونها مناسبة.

قام السيد خلدون ابو حسان بترشيح السادة شركة ديلويت اند توش كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ وتم التنشئة على الاقتراح والتصويت عليه. وبالنتيجة وافقت الهيئة العامة على انتخاب السادة شركة ديلويت اند توش كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ حيث لم يتم ترشيح غيرهم مع تفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.

البند الحادي عشر :- ما يستجد من اعمال

اقترح السيد خلدون ابو حسان ان يكون هنالك توصية من الهيئة العامة لمجلس الادارة للعمل على دراسة اعادة التقييم بما يحقق اغراض التوسع وخدمة غايات الشركة وايجاد المخارج القانونية المناسبة عن طريق شركات وبيع نشاطاتها مع بعضها بما يتفق مع

الاسس واحكام القانون، أوضح مراقب الشركات ضرورة ان تكون هذه التوصية يوافق عليها ١٠% من حملة الاسهم الممثلة بالإجماع حيث عرضت هذه التوصية على الهيئة العامة.

وافقت الهيئة العامة على هذه التوصية لدراستها.

خامساً :- القرارات

قررت الهيئة العامة العادية لشركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة العامة المحدود في اجتماعها الثامن والخمسون المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ الموافقة بالإجماع على ما يلي:-

١. الموافقة على وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/١١/٨ وإقراره.

٢. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وإقراره .

٣. الموافقة على تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية واوضاعها المالية لعام ٢٠١٢ وإقراره.

٤. اقرار الميزانية السنوية وحساب الارياح والخسائر وتحديد الارياح التي يقترح مجلس الادارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص نظام الشركة على اقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١.

٥. اقرار توصية مجلس الادارة بتوزيع الارياح على المساهمين كما يلي:-

أ- نسبة ١٥% من رأس المال المدفوع اي مبلغ (١٥٠) فلس للسهم الواحد خالص الضريبة لمالك السهم المسجل اصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة الذي يوافق فيه على توزيع الارياح.

ب- رسملة (١٠) مليون دينار وتوزيعها كأسهم مجانية بنسبة ٢٥% من رأس المال المدفوع والمسدد كاملاً والبالغ (٤٠) مليون دينار مقسم الى (٤٠) مليون سهم اي ربع سهم لكل سهم من رأس المال للمساهم المسجل في سجلات الشركة في اليوم التالي لانقضاء مدة (١٥) يوم من تاريخ موافقة هيئة الاوراق المالية على ذلك.

٦. اقرار توصيات مجلس الادارة الواردة في التقرير السنوي وبراءة زمة رئيس واعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وفق احكام القانون.

٧. الموافقة على تخصيص مبلغ (٢٥٧٥٢٨١) مليونان وخمسمائة وخمسة وسبعون ألفاً ومائتان وواحد وثمانون ديناراً لحساب الاحتياطي الاجباري.

٨. الموافقة على تخصيص مبلغ (٥١٦٠٥٦٨) خمسة ملايين ومائة وستون ألفاً وخمسمائة وثمانية وستون ديناراً لحساب الاحتياطي الاختياري.

٩. الموافقة على تدوير رصيد الارياح (٢٨٥٩٧٨٨) مليونان وثمانمائة وتسعة وخمسون ألفاً وسبعمائة وثمانية وثمانون ديناراً.

١٠. الموافقة على انتخاب شركة ديولويت اند توش كمستقفي لحسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٣ وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعايبهم.
١١. الموافقة على رفع توصية الى مجلس الادارة لدراسة اعادة التقييم بما يحقق اغراض التوسعة وخدمة غايات الشركة بما يتفق مع اسس واحكام القانون.
- سادساً :- اعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع في تمام الساعة (١٣,٢٥) الواحدة والخمسة والعشرون دقيقة ظهراً.

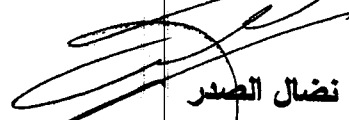
رئيس الجلسة


وليد عصفور

كاتب الجلسة


المهندس فؤاد بطاينة

مراقب الشركات


نضال الصدر